



مجلة إضاءات علمية

مجلة علمية أكاديمية تصدر عن جامعة الجزائر 2



السياسات الثقافية في مرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس فشل المآلات وتجدد الرهانات
Cultural policies in Tunisia's democratic transition failure of machinery and renewed bets

الدكتورة : أماني بن عبد الله Amani Ben Abdallah Doctor of Cultural Sciences. Quality Consultant at University of Sfax جامعة تونس (تونس) E-Mail: amanibenabdallah60@gmail.com	الدكتورة : سماح المحمدي Sameh Mhamdi Doctor of Cultural Sciences. Professor of Youth and Childhood جامعة تونس (تونس) E-Mail: sameh_esboui@yahoo.fr
---	--

المرسل: أماني بن عبد الله

النشر: 2022/08/30

القبول: 2022/07/23

الإرسال: 2022/07/10

الملخص:

تحاول هذه الدراسة أن تكشف عن مكامن إخفاقات السياسات الثقافية في تونس، خاصة مع مرحلة الانتقال الديمقراطي. حيث فشلت محاولات التطوير والتحديث، ووقع إعادة إنتاج نفس أساليب وطرائق الإخفاق التي أقصت الثقافة من المجال العام للتواصل، ومن الفضاء العام الذي كان طاردا لكل محاولة ثقافية خارج الحدود التي رسمها واضعي السياسات الثقافية العمومية. من سياسات ثقافية مشحونة بالإيديولوجيا الرسمية للسلطة، إلى صراع حول لامركزية الثقافة والحد من تدخلات الفاعل السياسي في مستوى التخطيط والمتابعة، ظلت مسألة الثقافة في تونس رهينة تسويات ونزاعات سياسية واجتماعية واقتصادية يتداخل فيها المطلبي بالإيديولوجي، والتنموي بما هو ذاتي إلى أن أصبحت السياسات الثقافية في تونس خالية أو تكاد من المعنى والهدف.

كلمات مفتاحية: السياسات العمومية؛ السياسات الثقافية؛ النخبة، التخطيط؛ الاستراتيجيات

Abstract :

This study attempts to reveal the failures of Tunisia's cultural policies, especially with the democratic transition. Development and erosion attempts failed, and the reproduction of the same methods and methods of failure that excluded culture from the public sphere of communication, and from the public space that was repellent of every cultural attempt outside the boundaries drawn by public cultural policy makers, was signed. From cultural policies fraught with the official ideology of power, to a struggle over the decentralization of culture and the reduction of political actor's interventions in the level of planning and follow-up, the issue of culture in Tunisia has been held hostage to political, social and economic settlements and disputes in which the demand for ideology and development overlap until cultural policies in Tunisia are devoid of meaning or purpose.

Key Words : Public policies; cultural policies; Elite, planning; strategies

مقدمة

تعمل الدول على صياغة سياسات عمومية تستجيب لرهانات الواقع وتُعبّر على ديناميكية المجتمعات وتطورها. لذلك، تكون عملية التخطيط والتشريع والتقييم نتاجا لقراءة ما يعتمل داخل المجتمع من قدرات وامكانيات على التعاطي مع تلك السياسات. من ذلك، تبرز السياسة الثقافية كأحد المفاهيم التي تُمثّل أحد مجالات السياسة العامة للدولة. حيث تتدخل الدولة في عملية التخطيط ورسم وتحديد السياسات الثقافية التي تتخذ شكل القوانين والتشريعات. يبدو اهتمام الدولة التونسية بالسياسات الثقافية جزء من عملية تخطيطها للسياسات العامة، حيث شهد المجال الثقافي تدخلات عديدة منذ فترة ما بعد الاستقلال، وذلك بوضع التشريعات والقوانين وتخصيص المستلزمات المادية واللوجيستية لذلك. هذا، مع تواصل الاهتمام بالمسألة الثقافية في فترات مختلفة. غير أن عملية إنتاج السياسات الثقافية العمومية، شهدت في أحيان كثيرة عمليات توظيف واستثمار لم تكن لصالح الثقافة، بل لفائدة الفاعل السياسي، الذي تعافل عن التعاطي مع السياسات الثقافية وحولها إلى أداة تمكين سياسي، حيث أصبحت تعيش وضعا من "التخبُّط والتداخل مع سياسات أخرى لضرورة تقتضيها طبيعة التدجين المتعمد وبث الخطاب الأيديولوجي المباشر كسياسة ثقافية." (André Malraux, 1996, 68)

أدى هذا التخبُّط والتوظيف السياسي للثقافة إلى نشوب نوع من التباين الحاد بين السياسات الثقافية من جهة، وبين الغاية والأهداف التي وُضعت من أجلها. كما أضحى الفاعل الثقافي في تونس مُتخليا تحت إكراهات الواقع الثقافي، على جُملة من الأدوار التي تتطلبها طبيعة اهتماماته. في نفس السياق، لم يُوفر الانتقال الديمقراطي في تونس فرصا جديدة لتطوير السياسات الثقافية العمومية أو تحيين المتوفر منها، تجاوبا مع السياق السياسي والثقافي والاجتماعي الجديد. بل تواصلت عملية تهميش المسألة الثقافية وطرحها في آخر الاهتمامات والنقاشات العمومية. حيث ظلّت الميزانية المُخصصة للثقافة دون المأمول في دولة شهدت ثورة كانت شعاراتها ذات محمول ثقافي، تُعبّر على مطلبية ثقافية وتُريد فسخ المجال للمسألة الثقافية التي عانت تسطيحا وتفقيرا ممنهجين. بهذا المعنى، لم تتوفق الدولة التونسية في وضع نموذج "الدولة الثقافية" حيث لم تكن مسألة إنتاج السياسات الثقافية مُتمحورة حول مشروع تعتمد فيه الدولة على أجهزتها الإدارية ل"تشارك في إنتاج وتوزيع الثقافة داخل ترابها." (Howard Beker, 1982)

أمام تعثر عملية إعادة بناء السياسات الثقافية، وعدم التواصل والتنسيق بين الفاعلين من مختلف الأطر (نخبة، اداريين، خبراء)، ظلت مسألة السياسات الثقافية بعيدة عن الاهتمام الجدي من قبل المتدخلين في عملية رسم السياسات العمومية، وأحيانا، تُعالج باعتبارها ركنا للمزايدة السياسية والتموقع، أو مطية للبروز السياسي والأكاديمي والنخبوي، أو هي من طبيعة الأفكار المُنزّهة عن الغرض.

1- السياسات العمومية الثقافية: رهان مشترك وفاعلون متعددون

تبلور مفهوم السياسات العمومية في بداية الخمسينات من القرن العشرين مع هارولد لاسويل Harold Dwight Lasswell حيث تناول الموضوعات المتصلة بعمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالنظام العام. غير أن هذا المفهوم شهد مراجعة وتطورا منذ ثمانينات القرن العشرين، حيث برزت مفاهيم جديدة

كاللامركزية والتشاركية والتي دفعت مؤسسات أخرى مثل المجتمع المدني والفاعلين من خارج المؤسسات الرسمية للدولة في بلورة الرؤى والتصورات المعنية برسم السياسات العمومية. في هذا السياق، وجب التوقف عند المعاني المختلفة للسياسة من جانب كونها موضوعا للشأن العام وموضوعا للمجتمع السياسي، وموضوعا للبرنامج السياسي.

❖ السياسة كموضوع للشأن العام Polity: تشمل مجموع الفاعلين الممارسين لسلطة إدارة وتديير وتسيير الشأن العام داخل المجتمع.

❖ السياسة كموضوع للمجتمع السياسي Politics: تشمل مجموع علاقات الصراع والاقتراب والتحالف والتنسيق، بين مجموع الأحزاب السياسية، بمختلف ألوانها ومرجعياتها الأيديولوجية والبرامجية، والتي تشكل المجتمع السياسي. وتستهدف وتطمح في استراتيجيات عملها السياسي، الوصول الى ممارسة السلطة، وفق قواعد المشروعية الديمقراطية .

❖ السياسة كموضوع للبرنامج السياسي Policy: تشمل مجموع البرامج السياسية العملية التي يتم إعلانها من جهة من أطراف سياسية مرتبطة ببنية تشكيل الدولة (الحكومة، أو قطاع من قطاعاتها الوزارية، أو مؤسسة عمومية او إدارية أو حزب سياسي) أو يتم إعلانها من جهة أخرى من أطراف سياسية غير مرتبطة ببنية تشكيل الدولة (منظمات اصحاب المقاولات، المنظمات النقابية للعمال، مكونات المجتمع المدني...)

انطلاقا من التحديد الموضوعاتي السابق لتعريف مفهوم السياسة، "يتضح ان السياسة العمومية هي علاقة تركيب، بين السياسة كموضوع لتديير الشأن العام، وفي نفس الوقت كموضوع لبرنامج سياسي عملي لسلطة ما" (محمد عبيد الرحمان، 2019). في نفس السياق، يُعرف المعهد العالي للدراسات العمومية في فرنسا، السياسة العمومية بأنها "مجموع القرارات والأعمال والتدخلات المتخذة من قبل الفاعلين المؤسستيين والاجتماعيين لأجل إيجاد حلول لمشكل جماعي ما" (المصدر السابق).

بهذا المعنى، يمكن القول إن السياسات العمومية مجال تتدخل فيه الدولة لتحديد البرامج والخيارات والرؤى المتعلقة بمجالات تهم المجتمع، وتوظف لذلك مجموعة من الآليات والوسائل التي تمكنها من إضفاء صفة الالتزام والقوة على تلك الخيارات. من جانب آخر، تتدخل مجموعة من الفاعلين في رسم السياسات العمومية من بينهم فاعلين رسميين وآخرون غير رسميين.

1-1- في معنى ودلالات السياسات العمومية

تُبنى السياسات العمومية من خلال تدخل فاعلين رسميين مثل السلط التشريعية والقضائية والتنفيذية، وبمشاركة فاعلين غير رسميين مثل الأحزاب السياسية والمواطنين والمجتمع المدني والنخب الأكاديمية. حيث يتعاطى الفاعل غير الرسمي مع السياسات العمومية من جانب استجابتها للقضايا الراهنة والمستجدات التي يفرضها التغير المجتمعي. كما تكون عملية رسم السياسات العمومية في مجملها مبنية على الانسجام بين تحديد المشكل وتوفير الآليات الضرورية التي تجعل من مخرجات السياسات العمومية ملزمة وواجبة التطبيق. يمر هذا الالتزام والواجب بمشاركة للفاعلين المُشار إليهم وعبر تحصيل أكبر قدر ممكن من التطابق بين ما يتطلبه السياق السياسي والثقافي والاجتماعي وحتى الاقتصادي لدولة ما، وبين الحاجيات الواجب توفيرها من تشريعات وقوانين ورؤى تخص المجالات المتعددة. من هذه النقطة بالذات، يظهر

الصراع بين فاعلين متعددين ذوي رؤى متناقضة لما هو قائم بالفعل وما يجب أن تكون عليه صياغة السياسات العمومية. فالدولة تهدف من خلال رسم السياسات العامة الى الإحاطة والسيطرة على المجال العام وجعله في تطابق تام مع التوجهات الكبرى التي يرسمها الفاعلون من داخل الدولة، حيث تصبح السياسات العمومية بالمعنى الذي يُحدده جون كلود توينغ Jean Claude Thoenig جملة من التدخلات التي تقوم بها السلطة باستعمال القوة العمومية والشرعية الحكومية في مجال محدد على مستوى المجتمع أو التراب. إذا ما كانت عملية رسم السياسات العمومية مرتبطة بالقوة العمومية والشرعية الحكومية وتدخل فاعلين مختلفين، فإن ذلك لا يمكن ضرورة أن يُحيل على حاصل «توافقي» لمخرجات هذه السياسات، خاصة مع تناقضات الدول التي لم تتمكن من جني ثمار السياسات العمومية التي وقع سببها لمختلف الحقول والمواضيع. بحيث لم تتمكن آلة انتاج السياسات العمومية بفاعليها ووسائلها من تحصيل مخرجات لها على أرض الواقع. ففي تونس، كان للدولة مساحة واسعة لرسم السياسات العمومية فيما يتعلق بمختلف المسائل والمواضيع، غير أن تلك التدخلات المتكررة والمتلاحقة تعديلا وتعقيبا، لم تُقدم حصلا إيجابيا رغم تسجيل بعض بوادر التأثير والتأثر بما وقع صياغته. غير أن مُجمل السياسات العمومية للدولة التونسية وبخاصة تلك المتعلقة بالثقافة كانت مُخالفة لانتظارات الفاعلين وبعيدة على أن تكون في مستوى الرهانات الجديدة التي فرضها الانتقال الديمقراطي، حيث واصلت الدولة في عملية الترقيع دون أن تُؤسس مشاريع ثقافية مُنبثقة على سياسات عمومية ثقافية معبرة على واقع سوسيوثقافي جديد.

2-1- السياسات الثقافية العمومية: رهان بين فاعلين متعددين

تعددت المفاهيم المتصلة بالثقافة، واختلفت محاولات رسم حدود أدوارها الاجتماعية والأنثروبولوجية ومدى ارتباط المفهوم بغيره من الحقول المعرفية. في هذا الصدد، نجد ترادفا في المفهوم الانجلوساكسوني لكلمتي ثقافة وحضارة.(تيري ايجلتون، 12) ربما يُعدُّ تعريف ادوارد تايلور Edward Tylor في كتابه "الثقافة البدائية Primitive Culture" من أكثر التعريفات التي تُكثف المعنى. حيث يُفيد بأن "الثقافة هي كُلُّ مركب يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفنون والقانون والعرف وغير ذلك من الإمكانيات أو العادات التي يكتسبها الانسان باعتباره عضوا في المجتمع.(ميكاييل ثومبسون، 9، 1997)

في نفس السياق، تُفهم السياسات الثقافية باعتبارها "مجموعة من القرارات أو البرامج الأساسية التي تُحدد كيفية صنع الأهداف وكيفية تنفيذها"(ديفيد سيلز، 2010). إلى ذلك، تتجاوز دلالات الثقافة المستوى اللغوي والاصطلاحي لتنتفح على جملة من المحاور التي تتصل بما هو "رؤية ومبدأ للسياسات ومنظومة قيم تُحفز على المبادرة والابتكار والإنتاج وتخطيط المستقبل".(عبد الله بلقزيز، 51، 1989).

تُفهم السياسة الثقافية باعتبارها حصيلة التفاعل بين الانسان وبيئته كما يُفسر جون ديوي John Dewey وهي بهذا المعنى نتاج لعلاقات يتداخل فيها الذاتي بما هو موضوعي، ويكون للمعطى الاجتماعي وظائفه الحيوية التي تُحدد ارتباط الثقافة بما هو سياسي.

إلى ذلك، تقترب كلمة ثقافة بمفردة سياسة بما هي منظومة من الغايات والأهداف والوسائل الصادرة عن سلطة في إطار سياسي ما وظروف معينة. بمعنى أدق، يكون الحديث عن سياسات ثقافية بمنزلة التطرق إلى "جملة من الغايات ذات المدى البعيد، ومن الأهداف ذات المدى المتوسط، ومن وسائل وأشخاص واعتمادات مالية وترتيبات قانونية منسجمة مع بعضها البعض".(André malraux,op,68) في وجود غايات

وأهداف ووسائل، تكون عملية انتاج السياسات الثقافية مرتبطة بمشروع وطني يخضع لاستراتيجيات يُجَنَّد لتطبيقها فاعلون متعددون، من حقول مختلفة وربما يكون جزء من خياراتهم وتصوراتهم في علاقة ببعض المسائل المتصلة بالسياسات الثقافية، متعارضة أو متضادة؛ هذا لارتباط الثقافة "بالنسق الإيديولوجي الذي يهدف بالدرجة الأولى بشكل مباشر للإحاطة بالمؤثرات الإيديولوجية الناتجة عن خصائص الفضاء السياسي والثقافي". (منصف وناس، 31، 1998).

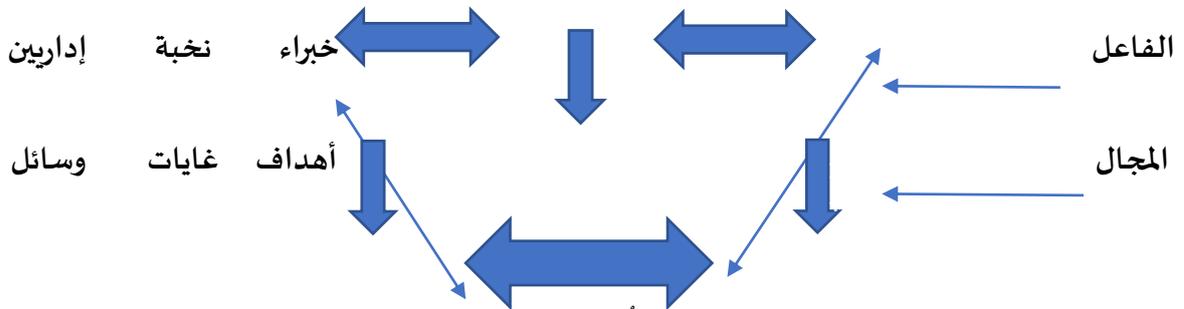
بهذا المعنى، يبرز نوع من التلازم بين السياسة الثقافية والمشروع الوطني للدول، إلى الحد الذي تُصبح معه الثقافة تجسيدا من نوع خاص للمشروع السياسي. أو هي الوجه الفكري أو المنظومة الفكرية للسياسة كما يُحددها الفاعل. بذلك، يمكن أن نقيس الثقافة بمدى تراجع وتقدم المعطى السياسي.

يظهر بشكل جليّ تدخل الدولة عبر وسائط وآليات متعددة في النشاط الثقافي بإعتباره أحد المجالات السياسية الذي يُبنى على أهداف وغايات ووسائل، غير أن "من يُقرر العناصر المختلفة لهذه المنظومة ليس الأشخاص أنفسهم. فالغايات تُحددها النخبة، والأهداف يضعها الخبراء، والوسائل هي شأن الإداريين." (Serge Regourd, 2002, 39) إن هذا البناء المتكون من مجموعة من الفاعلين يُبرز تعدد المتدخلين في عملية رسم السياسات الثقافية من جهة، وتعرُّض العملية لسيرورة متنوعة يكون فيها حشد الوسائل والآليات والأهداف والغايات، مُوجها أساسا نحو تقديم مُخرجات تُعبّر على مضامين جامعة و تفسح المجال لأنماط من الممارسة التي تُحاكي التوجهات السياسية للدولة باعتبارها سلطة تُؤثر في العمل والإنتاج الثقافي.

لا تحجب مسألة تعدد الفاعلين في انتاج السياسات الثقافية، إشكالية التعارض والتضاد بين ما يمكن أن يتصوره الخبراء في مقابل النخبة وأيضا الإداريين، حيث لا تتفق الأهداف والغايات والوسائل خاصة مع تناقضات الأجنداث السياسية ومدى تدخل الأفراد والمؤسسات في رسم السياسات العمومية، وبصورة أوضح حين نتحدث عن العلاقات الممكنة بين المتدخلين في مسألة انتاج السياسات الثقافية. يتعزز هذا التناقض مع أزمات الدولة خاصة في مرحلة الانتقال الديمقراطي وما يطرحه من وسائل وطرائق تديره.

يُقدّم الرسم التالي، فكرة عن واطعي السياسات الثقافية وحدود تدخل كل فاعل.

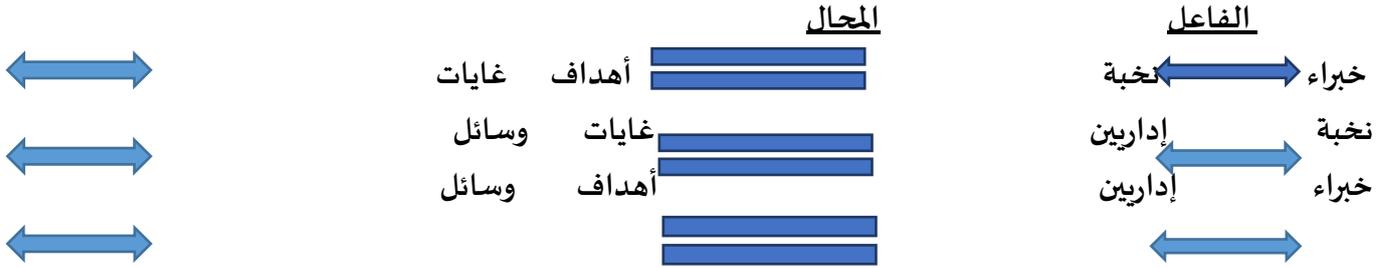
رسم بياني عدد 1: الفاعلون في رسم السياسات الثقافية ومستويات التدخل



تبرز جُملة من العلاقات بين مختلف الفاعلين المُتدخلين في عملية رسم السياسات الثقافية، وقد تحول بين السياسات العمومية الثقافية وأدورها التي صيغت من أجلها. يُستدعى الطرح الذي قدّمه بيير بورديو Pierre Bourdieu لمفهوم الجهاز بإعتباره الفضاء الذي يتحدد ويتطور تاريخيا اعتبارا لموازن القوى الناتجة عن الصراعات المتجددة، لفهم أشكال الصراع بين القوى المهيمنة والمتمسكة بالعناصر المحددة لطبيعة النسق

من جهة، و"أعوان" الحقل التي لا تتوفر لديهم مساحات أو هوامش للتحرك وفرض قوانين النسق أو التفاوض حول شرعيتها، من جهة أخرى. لفهم طبيعة الصراع، لابد من الكشف عن العلاقات والادوار التي تخص كل فاعل في نطاق ما هو متوفر له من سلطة داخل المجال. يكشف الرسم البياني الموالي طبيعة العلاقات بين الفاعلين وتأثير الأدوار في تحول تلك العلاقات.

رسم بياني عدد2: العلاقات والأدوار



يمكن تفكيك التناقضات القائمة بين الفاعلين استنادا على المجال الذي يشغله كل فاعل على حدة، والذي تُحدد خصائصه وشروطه شكل العلاقات الممكنة.

❖ خبراء - نخبة:

يظهر التناقض بين الخبراء والنخبة في مستوى نشاط كل منهما على حدة، وفي طبيعة الاهتمامات وكيفية رسم التصورات فيما يخص الشأن العام بمستوياته المتعددة. في أحيان كثيرة، تأخذ التباينات بين الأهداف بما هي شأن مهم الخبراء والغايات بما هي مداراهتمام النخبة. صورة التعارض بين المشروع والتخطيط، بحيث يُصبح التنافس قائما بين أدوار الخبير من جهة والنخبة من جهة أخرى، حيث تفقد السياسات الثقافية أهدافها وغاياتها.

❖ نخبة - إداريين:

تعمل النخبة سواء كانت سياسية أو ثقافية أو أكاديمية، على تجنيد أقصى ما يمكن من قدرات لتحقيق غاياتها. ربما تكون هذه الغايات في أحيان كثيرة متعارضة مع الوسائل التي يتحوز عليها الإداريين، أو مع ما يمكن توفره منها. قد يساهم هذا في نشوب صراع بين غايات النخبة من جهة، ومُعيقات تحقُّقها إداريا من ناحية الوسائل، من جهة أخرى. يُطرح هذا الأمر بشدة في فترات الأزمات وأيضاً في مراحل البناء الانتقالي للمؤسسات، حيث تشهد اطروحات النخبة نوعاً من الشدِّ إلى الوراء بسبب ما هو غير متوفر من وسائل، وأحياناً، جزاء اصطدام النخبة بكيفية تسيير الإداري وتعاطيه مع غايات النخبة. وما يستعمله من وسائل.

❖ خبراء - إداريين:

عادة ما تكون الأهداف مبنية على مدى متوسط أو بعيد، ويعمل الخبراء على حشد الوسائل لتحقيقها. مثلما تكون الأهداف مُوجهة في تناغم مع غايات محددة وفقاً لاستراتيجية واضحة، فإن شرط تحقيق الأهداف يقترن بما هو موضوع له من وسائل. غير أن عدم تكافؤ الوسائل مع الهدف، تطرح إشكالية غياب الوسائل،

تنامي فرص اخفاق الخبراء في تحصيل الأهداف، وبالتالي فشل الخطط او الاستراتيجيات التي وُضعت باعتبارها حاملة بأهداف معينة.

من خلال مصفوفة العلاقات التي حاولنا بيان حدودها وكيفية تفاعلها، نتبين تشابك وتعدّد سيرورة صياغة السياسات الثقافية. يزداد الأمر تعقيدا كلما كانت الوضعية السياسية والاجتماعية متأثرة بسياق خاص مثل الانتقال الديمقراطي. ففي تونس، تميز السياق العام لمرحلة ما بعد الثورة بصراعات الإصلاح وتفكيك المنظومة السابقة أو النموذج السابق، مع ضخّ خطط جديدة أُريد لها أن تقطع مع السائد والموروث. غير أن تلك الخطط اصطدمت بصراعات النخبة وتراجع الخبراء وبيروقراطية الإداريين. مما حال دون تمكّن الدولة من بناء مشروع ثقافي حقيقي.

في الأثناء، لم تتوفّق الدولة في تأسيس مشاريع ثقافية جديدة، بل وقع استكمال المشاريع العالقة بنفس أُريد له أن يكون ثوريا تساوفا مع السياق السياسي والاجتماعي، غير أن إخفاقات النخب التونسية في المسألة السياسية والتنموية، حالت دون التحوّل من "النوايا الحسنة" إلى الإصلاحات الحقيقية، واستمر الجدل القديم المُستجد بين الحرية والخطوط الحمراء، وأبين الثورة والسياسات الثقافية المُعبّرة على رهانات المرحلة الثورية.

2- النخبة وفشل المُنجز الثقافي في سياق الانتقال الديمقراطي: انتقال سياسي دون انتقال ثقافي
تميّز السياق الانتقالي في تونس بصراعات النخبة حول مشاريع سياسية وتنموية وثقافية. غير أن مآلات الصراع لم تكن في حجم رهانات المرحلة، بحيث لم يُفلح مُتّسع الحرية من تحديد أبعاد الحقل الثقافي. "بقى هذا الفضاء رهين التوازنات السياسية والصراعات" (طارق بن شعبان، 2018) التي أهملت المسألة الثقافية على حساب مسائل أخرى إن كانت لا تقل أهمية، غير أنها لا تُعفي نخبة عن تأطير المسألة الثقافي، والانكباب على صياغة سياسات ثقافية تتوافق مع مرحلة الثورة.

يُعاد الحديث عن النخبة في سياق التأسيس وإعادة بناء السياسات العمومية، لكن مسألة التفكير في السياسات العمومية وخاصة منها تلك التي تتعلق بالثقافة، ظلّت في تبعيّة للبنية الأيديولوجية للحركة الثورية التي ظهر جلياً بأنها لم تكن مُستندة على مشروع ثقافي يستوعب مُتغيرات السياسة والمجتمع. تعارضت الأهداف مع الغايات والوسائل، ولم يتوفر للمشاريع الثقافية ما يلزمها من إمكانيات تُعبّر على التخطيط التي رسمته النخبة. بل، كان السياق الثوري لمرحلة ما بعد 2011 مُتمحورا حول فكرة مفادها "أن النسق الثقافي القديم سينهار بطبعه وأن موازين القوى ستغيّر لصالح الوافدين الجدد على الساحة الثقافية" (المصدر السابق). طرح هذا الأمر مشكلا ستمثل في صراع بين عنصرين أحدهما داخل المنظومة والآخر خارجها، إذ " يتمثّل العنصر الأول الداخلي في الهيكل المؤسّساتي المرتبط بالدولة. أما الثاني، فقد ترعرع خارجها وبات يرنو إلى التحول إلى قوة فاعلة وضاغطة لفرض ثقافة مُتحرّرة من كل أشكال الرقابة عبر تعبيرات فكرية مستقلة يكون الفضاء العام هو فضاءها الطبيعي." (المصدر السابق).

تجلّى هذا الصراع في شكل غلبة لفرض تمثّلات ومفاهيم الفاعلين في الشأن الثقافي، وأصبحت الساحة الثقافية صدى لما أسماه بيير بورديو Pierre Bourdieu بـ "صراع المعاني". حيث إنهمك الفاعلون في عملية تفكيك الأسئلة التي تتمحور حول معاني الثقافة الثورية والمضامين التقدمية للثقافة، وغيرها من صراعات

تحوم حول الثقافة دون أن يقع توظيف مُخرجاتها في عملية تأسيسية لسياسة ثقافية تقطع مع أفقية الجهاز والقرار، بل واصلت النخبة في نفس سياق إعادة إنتاج الخيارات الثقافية بنفس الوسائل ووفق نفس التخطيط وتحت توجيه نفس المشاريع.

احتدّت النزعة المركزية في الحقل الثقافي، وتقلّصت حدود الإصلاح دون أن يتمكن راسمي السياسات الثقافية العمومية من تحقيق الحد الأدنى فيما يتعلق بتخليص الثقافة ولو جزئياً من "المؤثرات الأيديولوجية المنبعثة من الفضاء السياسي" (منصف وناس، مصدر سابق، 31). انتصر السياسي على الثقافي في مرحلة كانت شعاراتها ذات شحنة ثورية ثقافية تُطالب بـ "تحرير" الثقافة بقوة القانون الثوري الذي يُعيد ترتيب أبعاد المجال الثقافي ويُوفّر لفاعليه إمكانيات الفعل والتأثير وفق سياسات ثقافية تشاركية أو مُستجيبة للانتظارات في أدنى حالاتها.

تتّفق هذه الجدلية مع ما يُحدده بيير بورديو Pierre Bourdieu من أن الأزمات الثورية هي المُحدّدة في تغيير موازين القوى داخل الحقل. حيث كان للقطيعة السياسية وقع أهم بكثير من الثورات الثقافية أو الجمالية، وفق نفس المعنى. يتأكد هذا المعنى من خلال تواصل تدخلات الدولة في المسألة الثقافية عبر صبغة إدارية بحتة دون أن يكون لها معنى استشرافي أو تصور يجمع بين المشروع والتخطيط والامكانيات، ويُوظّف الهدف والغاية والوسائل.

بمعنى أوضح، ظل الحقل الثقافي مُنفرداً بعناصر بنيوية تُميّزه على الحقول الأخرى مثل رأس المال الرمزي، الصراع المتواصل حول التجديد وغيرها، لكن التدخل السياسي ساهم في خلخلة التوازن الداخلي للفضاء الثقافي رغم استقلالية العناصر البنيوية المذكورة. بالمُحصلة، أثار السياسي بما هو تدخل النخبة "الانتقالية" سواء من خلال إهمال المسألة الثقافية، أو المواصلة في عملية "الترقيع Bricolage" وذلك بالمحافظة على نفس النصوص القانونية ولو بتعديلها جزئياً، والحفاظ على نفس المستوى المتدني للميزانية المُخصّصة للثقافة.

في غياب "تجنيد الثقافة من أجل إعادة صياغة الدولة على نحو يتطابق مع متطلبات الدولة الحديثة" (Joseph Maïla, 24) وعدم القيام بتقييم جدّي ومُعمّق وتشاركي للسياسات الثقافية الموروثة عن فترة ما قبل 2011، سجّلت الثقافة في تونس حالة من التخبُّط تعزّزت بنقص الميزانيات والوسائل والطاقات البشرية، مما ساهم في تحوّل المسألة الثقافية من حق إلى موضوع للمزايدة والتوظيف السياسي.

سوف يكون لغياب سياسات ثقافية تأثير عميق على باقي المجالات وخاصة منها تلك المُتصلة بالتنمية الثقافية باعتبارها "المعادل الموضوعي لتنمية المجتمع ثقافياً". (عبد العزيز بن عثمان التويجري، 11، 2015). في نفس السياق، واصلت نفس الهياكل المعنية بالثقافة تكرار نفس العجز في مستوى مُخرجات ورافعات العمل الثقافي، في تناغم تام مع إخفاقات النخبة في تحصيل عائدات ثقافية لثورة كان يُمكن الاستفادة منها بشكل أكبر وأعمق.

3- السياسات الثقافية في سياق الانتقال الديمقراطي: ضعف المُنجز وتجّدّد الرهانات

تتطلب السياسات الثقافية توفير الإمكانيات المالية واللوجيستية التي تسمح بإدارة الشأن الثقافي والاستجابة لمتطلّبات العمل الثقافي. غير أن الموارد المالية لم تكن في مستوى انتظارات الفاعل الثقافي ولا تعكس حقيقة ما يتردد على لسان الفاعلين والمتدخلين في المسألة الثقافية من رهانات وقضايا كبرى.

يُقدّم الجدول التالي فكرة على الميزانيات المُخصّصة لوزارة الثقافة في سنوات مختلفة.

جدول عدد1: ميزانية وزارة الثقافة لسنوات 2011، 2016، 2018 و2021

السنة	الميزانية بحساب مليون دينار تونسي
2011	189
2016	228
2018	257
2021	358

يُبيّن الجدول تطور ميزانية الثقافة بين سنوات 2011 السنة الأولى للثورة التونسية وسنة 2021. شهدت العشرية المذكورة تعاقب حكومات مُتعددة وكان لكل منها فعلها ومساهمتها في الشأن الثقافي. لا يعكس تطور الميزانية المُخصّصة لوزارة الثقافة حرص الفاعل السياسي على تطوير العمل الثقافي، أو اهتماما بالمسألة الثقافية. بل كان نتاجا لتطور المالية العمومية من جانب المداخيل. إضافة إلى أن الأزمات المالية والسياسية المتعاقبة، وانعكاسها على قيمة العُملة المحلية، جعل من ميزانية الثقافة ذات وزن مالي ضحل لا يكاد يُلبّي حاجيات القطاع، أو يُوفّر ما يحتاجه الفاعل الثقافي. حتى أن الميزانية المُخصّصة لوزارة الثقافة انخفضا من 0.74% من ميزانية الدولة لسنة 2009، إلى 0.63% سنة 2013.

في نفس الإطار، لا زالت البيروقراطية جاثمة على الفعل والانجاز الثقافي، ومتسببة في أحيان كثيرة في تعطلّ آلة التسيير الإداري والمؤسّساتي. من جانب آخر، يبقى التصرف في ميزانية وزارة الثقافة خاضعا لعبء النفقات من أجور وصيانة وغيرها.

يوضح الرسم البياني التالي، تقسيم ميزانية وزارة الثقافة بين نفقات التنمية ونفقات التصرف من 2011 إلى سنة 2016.

رسم بياني عدد 3: تقسيم ميزانية وزارة الثقافة 2011-2016



يتضح من خلال الرسم البياني، حجم ما تُنفقه وزارة الثقافة على مسائل تخص التنمية والتصرف، دون أن يكون لذلك أثر واضح على العملية الثقافية. بمعنى أدق، لم تتوفق السياسات الثقافية في رسم بدائل تهم تنمية قطاع الثقافة والتصرف رغم ضخ ميزانيات مُحترمة نوعاً ما. هذا، ونُشير إلى أن ميزانية الثقافة في تونس لم تتخطى حاجز 1% من ميزانية الدولة رغم تكرر الوعود منذ ما قبل 2011 بإيلاء الثقافة منزلة تستحقها، وأيضا مع الحضور المستمر للشأن الثقافي على أجندة كل الفاعلين السياسيين، وحتى تخصيص الأطر الحزبية في تونس لمكاتب ثقافية ولجان تُعنى بالعمل الثقافي.

ظل هذا الفقر المالي والعجز في مستوى تقديم البدائل التي تُعبر على سياسات ثقافية تستجيب للمتغيرات السياسية والاجتماعية في تونس، شعاراً لمرحلة كان من المفترض أن تكون للثقافة مكانتها وأدوارها المحفوظة بقوة التخطيط والمتابعة والتقييم ومراجعة القوانين والتشريعات. في هذا الإطار، شهدت بعض القوانين مراجعات جذرية، مثل الأمر عدد 733 الصادر بتاريخ 16 جانفي 2014 والذي دخل حيز التنفيذ في جانفي 2015 والذي تم بموجبه حل اللجان الثقافية الجهوية. عبّر هذا الأمر على مواصلة الدولة في انتهاج نفس السياسات الثقافية المُتبعة قبل الثورة. حيث يتعمق تدخل الدولة في المسألة الثقافية عبر جهازها التنفيذي البيروقراطي، في محافظة على نفس المعادلة التي تُعبر عن دولة تُوفر قليلاً وتتدخل كثيراً.

ساهم القرار المذكور في تغذية الصراع بين الفاعلين من داخل الحقل الثقافي، ليستمر الجدل حول مدى تدخل الدولة في مجال لا بد أن يكون الفعل داخله حرّاً وبعيداً على منطق الخطوط الحمراء. هذا ولم تتمكن مشاريع الإصلاح التي تقدّمت بها وزارة الثقافة، مثل مشروع "إصلاح السياسات الثقافية في تونس 2016-2019" (اصلاح السياسات الثقافية في تونس، 2016-2019) من تقديم رؤية واضحة للمسألة الثقافية من جانب تقييم مُخرجاتها وتحيين التجارب والمقاربات التي تُؤطر الفعل الثقافي.

لم تكن السياسات الثقافية العمومية في تونس بنفس وتيرة أرواح الدستور الذي نصّ في فصوله 31 و41 و42 على الحق في الثقافة وضمان الابداع وواجب توفير كل الشروط الممكنة لذلك، حيث ظلت شعارات مثل الاقتصاد الثقافي الاجتماعي والتضامني، الدبلوماسية الثقافية، واحداث المؤسسات الثقافية الكبرى

وغيرها من المحاور التي تضمّنها الكتاب، مجرد جُمل حسنة التراكيب البلاغية، لكنها ذات مفعول استعراضي وخطابي لا غير.

على هذا النحو، كانت السياسات الثقافية العمومية في تونس، مجالاً للتحصيل السياسي للفاعلين، واستمر الأمر كما هو عليه بعد الثورة التونسية، في تناقض صارخ بين الرهانات والانتظارات.

خاتمة

إن كان السياق السياسي لما قبل 2011 متميّزاً بثقل تدخّل الدولة في الشأن الثقافي، فإن مرحلة ما بعد 2011 تطبّعت بنفس ما كانت عليه في مستوى الخيارات والسياسات الثقافية، حيث واصلت الدولة تعويلها على نفس الرؤى والتصورات التي لم تنجح في الانتقال من ثقافة تُعبّر عن التغيّرات العميقة التي مسّت المجتمع التونسي، وأثرت على الفعل السياسي والاجتماعي.

تواصلت نفس الصراعات بين مختلف المتدخلين في الشأن الثقافي وتعمّقت أكثر في فترات مُعيّنة حيث وقع شخصنة الفعل الثقافي وربطه إما بالتوجهات الأيديولوجية للفاعل السياسي، حيث أصبحت مفردات مثل يمين - يسار أو تقدمية - رجعية تجد لها أرضاً خصبة داخل الحقل الثقافي. لانكراخفاقات النخب السياسية في ترجمة الوعود إلى منجزات حقيقية على أرض الواقع، غير أن مسألة إرساء سياسات ثقافية تتوزع على مجموعة فاعلين متعددين، ولا يُشترط في ذلك أن يكون الجميع على نفس المسافة أو بنفس القدر من الفهم لعملية انتاج السياسات الثقافية.

تداخلت مستويات التأثير والفعل بين النخبة والاداريين والخبراء في مرحلة الانتقال الديمقراطي، وتغلّب صراع التموّج على جهود التعبئة من أجل تأسيس فعل ثقافي يتساوق مع رهانات المرحلة ويستجيب لمُتغيّرات السياسة وشرط إنجاح الانتقال الديمقراطي بكل موضوعاته وحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كان للإخفاق السياسي كلفته الباهظة على مستوى الثقافة، حيث أهمل البناء الثقافي لصالح السياسي مما أثار على ديمومة وحيوية النشاط الثقافي في فترة كان لها من إمكانات الإنجاز، ما يجعلها نموذجاً لتأسيس ثقافي جديد. إلى ذلك، لم تُغادر الثقافة مُربع التوظيف السياسي والمزايدات الذي أفرغها من المعنى وسلب منها الأدوار التي من أجلها نُضخّ الميزانيات، ونُسُنّ القوانين.

يبقى الفعل الثقافي محتاجاً إلى مزيد من الصراع لافتكالك هوامش من الحرية في مستوى الابداع، وجُراًة في طرح المبادرات والتصورات التي تُعبّر على سياسة ثقافية تستجيب للرهانات وتقطع مع موجة من الخيبة رافقت الانتقال الديمقراطي في علاقة بالسياسات الثقافية.

المراجع
بالعربية
الكتب

- 1- تيري ايجلتون، فكرة الثقافة، ترجمة ثايرديب، دارالحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية.
- 2- ميكاييل ثومبسون، نظرية الثقافة، ترجمة على السيد الصاوي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1997.
- 3- ديفيد سيلز، الموسوعة الدولية لعلم الاجتماع، الجزء الثاني، ترجمة مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى، مصر، 2010.
- 4- عبد الإله بلقزيز، في البدء كانت الثقافة. نحو وعى عربي مُتجدد بالمسألة الثقافية، افريقيا الشرق، بيروت، 1998.
- 5- منصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في تونس، دار الميثاق للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، تونس، 1988.
- 6- عبد العزيز بن عثمان التويجري، التنمية الثقافية من منظور إسلامي، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، ط2، 2015.

الدراسات

- 1- محمد عبيد الرحمان، تصور إعداد وبناء السياسات العمومية الترابية. منشور على موقع: <https://www.maroclaw.com/> بتاريخ: 2019/9/13. شوهد في: 2022/1/14.
- 2- طارق بن شعبان، الحقل الثقافي من الثورة الى الجمهورية. منشور على الرابط: <https://www.arab-reform.net/ar/publication/> بتاريخ: 2018 /8/ 23. شوهد في: 2022/1/18.
- 3- اصلاح السياسات الثقافية في تونس 2016-2019. منشور على موقع وزارة الثقافة التونسية: www.culture.gov.tn شوهد في: 2022/1/18.

بالفرنسية
كتب

- 1- André Malraux : La Politique et la Culture, Paris, Gallimard, 1996.
- 2- Howard Becker, Arts Worlds, The University of California Press, 1982.

- 3- **Joseph Maila, Pour une politique de la culture en Méditerranée, centre de recherche sur la paix, institut catholique de Paris.**
- 4- **Marc Fumaroli, L'Etat Culturel : Essai sur une religion moderne, le livre de poche, Biblio Essais,199.**
- 5- **Serge Regourd, Culture comme enjeu politique, Université des sciences sociales de Toulouse, France,2002.**